النوع التّاسِعُ وَالثّلاثُونَ :

مَعرفةُ الصَّحَابَةِ عِنْهُ

هَذَا عِلمٌ كَبِيرٌ جَليلٌ عَظِيمُ الفَائِدَةِ ، وبِهِ يُعْرَفُ المُتَّصِلُ مِنَ المُرْسَلِ ، وفِيهِ كُتُبُ كَثِيرَةً ، ومِنْ أَحْسَنِهَا وأَكْثَرِهَا فوائدَ ، «الاسْتِيعابُ » لابنِ عَبدِ البَرِّ ، لَوْلا ما شَانَهُ بِذِكْر ما شَجَرَ بين الصَّحَابةِ وحكايته عَنِ الأَخْبَارِيِّينَ . وقد جَمَعَ ابنُ الأثِيرِ الجَزَدِيُّ في الصَّحابةِ كِتَابًا حَسَنًا ، جَمَعَ فِيهِ كُتُبًا كثيرةً ، وضَبَطَ وحقَّقَ أشياءَ حَسَنةً ، وقدِ اخْتَصَرْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ .

(النوعُ التاسعُ والثلاثون: معرفةُ الصحابةِ ﷺ:

هذا علم كبيرٌ جليلٌ عظيمُ الفائدةِ ، وبه يُعرَفُ المتصلُ من المرسَلِ . وفيه كُتُبٌ كثيرةٌ) مُؤلَّفةٌ كـ «كتابِ الصحابة » لابن حِبانَ ، وهو مختصرٌ في مجلدٍ ، و «كتابُ أبي عبد الله بن منده » ، وهو كبيرٌ جليلٌ ، وذيَّل عليه أبو موسىٰ المديني ، و «كِتابُ أبي نُعيمِ الأصبهاني » ، و «كِتابُ أبي نُعيمِ الأصبهاني » ، و «كِتابُ العَسكريُ » .

(ومن أحسنِهَا وأكثرها فوائدَ: «الاستيعابُ» لابنِ عبدِ البَرِّ، لولا ما شانَه بذكر ما شَجَرَ بين الصَّحابةِ، وحكايَته عن الأخباريينَ) والغالبُ عليهم الإكثارُ والتخليطُ فيما يَرْوونه، وذيَّل عليه ابنُ فتحون.

قال المصنّف - زيادة على ابنِ الصلاحِ - : (وقد جَمَعَ) أبو الحسَن عليُّ بنُ محمدِ (ابنُ الأثيرِ الجَزرِيُّ في الصحابة كتابًا حسنًا) سمَّاه «أُسْدُ الغابة» (جمع فيه كتبًا كثيرة) وهي كِتابُ ابنِ مَنده، وأبي مُوسَى، وأبي نُعيم، وابن عبد البر، وزادَ مِن غيرِها أسماءَ، (وضَبَطَ وحقَّقَ أشياءَ حسنةً) على ما فيه مِن التكرارِ بحَسبِ الاختلافِ في الاسم، أو الكُنيةِ.

قال المصنفُ: (وقد اختصرتُه بحمد اللّه) ولم يَشتهرْ هذا المختصرُ، وقد اختَصره الذهبيُّ أيضًا في كتابِ لطيفٍ، سمَّاه «التَّجريد».

ولشيخِ الإسلامِ في ذلك : «الإصَابةُ في تمييزِ الصَّحابةِ » كتابٌ حافلٌ ، وقد اختصرتُه ، وللهِ الحمد .

• فائدة:

قولُ المُصنِّفِ: «الأَخْبَارِيِّين» جمع «أَخْبَارِي»، عدَّه ابنُ هشام مِن لَحن العُلماءِ وقال: «الصَّوابِ الخَبَرِيُّ، أي: لأنَّ النَّسبِ إلى الجمع يرَدُّ إلى الواحدِ، كما تقرَّر في عِلمِ التصريفِ، تقول في الفرائضِ: «فَرضي».

ونُكْتَتُهُ: أنَّ المرادَ النِّسبةُ إلىٰ هذا النوعِ ، وخصوصيةُ الجمعِ مُلغاةٌ ، مع أنَّها مؤدِّيةٌ إلىٰ الثقل.

قال: ومِن اللحنِ أيضًا قولُهم: «لا يُؤخَذُ العِلمُ مِن صُحُفيٌ» بضمتين، والصَّواب بفَتحين، ردًّا إلىٰ صَحِيفةٍ، ثم فعل بها ما فُعِلَ بـ«حنِيفَة».

• فُرُوعٌ :

أَحَدُها: اختُلِفَ في حدِّ الصَّحَابِيِّ؛ فالمَعْرُوفُ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ، أَخَدُها: مُحَدِّثِينَ، أَنَّهُ كُلُّ مُسلِمٍ رَأَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ أَصْحَابِ الْأُصُولِ - أَوْ بَعْضِهِم - : أَنَّهُ مَنْ طَالَتْ مُجَالستُهُ على طَالَتْ مُجَالستُهُ على طريقِ التَّبَعِ .

وعَنْ سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ: أَنَّهُ لا يَعدُّ صَحَابِيًّا إلا مَن أَقَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَيَّةٍ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، وغَزَا معهُ غَزوَةً أَوْ غَزوتَينِ. وسُولِ اللَّهِ عَيَّةٍ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، وغَزَا معهُ غَزوَةً أَوْ غَزوتَينِ فَإِنْ مُقْتَضَاهُ أَلا يُعَدَّ جَرِيرٌ البَجَليُّ فَإِنْ مُقْتَضَاهُ أَلا يُعَدَّ جَرِيرٌ البَجَليُّ وشِبْههُ صَحَابيًّا، ولا خِلافَ أَنْهم صَحَابةً.

(فروع :

أحدها: اختلِفَ في حدِّ الصَّحَابي، فالمعروفُ عند المحدثين أنَّه كلُّ مسلم رأى رسولَ اللَّه ﷺ كذا قالَ ابنُ الصلاحِ (١)، ونقَله عن البخاريِّ (٢) وغيرِه.

وأُورِدَ عليه: إنْ كان فاعلُ الرؤيةِ الرائي الأعمىٰ كابنِ أُمَّ مكتومٍ ونحوه، فهو صَحابيٌّ بلا خلافٍ، ولا رُؤية له.

⁽١) «علوم الحديث» (ص: ٢٩١).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١/٥).

لفظه: «ومن صحب النبي على أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه».

ومَن رآه كافرًا ، ثُم أَسْلَمَ بعد موتِهِ كرَسُولِ قَيصرَ ، فلا صُحبة له . ومَن رآه بعدَ موتهِ ﷺ قَبل الدفن ، وقد وقع ذلك لأبي ذؤيبِ خويلدِ ابنِ خالدِ الهذلي ؛ فإنَّه لا صُحبةً له .

وإن كانَ فاعلَها رسولُ اللَّه ﷺ دخل فيه جميعُ الأُمة؛ فإنه كُشِفَ له عَنهم ليلةَ الإسراءِ وغيرها، ورآهُم.

وأوردَ عليه أيضًا : مَن صَحِبه ثُم ارتدَّ ، كابنِ خطلٍ ونحوِه .

فَالْأُولَىٰ أَنْ يُقَالَ: مَن لَقِي النبيُّ ﷺ مُسلمًا وماتَ على إسلامِهِ .

أما مَنِ ارتدَّ بعده ثُم أسلمَ وماتَ مُسلمًا ، فقال العراقيُّ (١): في دُخوله فيهم نَظرٌ ، فقد نصَّ الشافعيُّ وأبو حنيفة عَلىٰ أنَّ الرِّدة مُحبِطةٌ للعملِ .

قال: والظاهرُ أنها مُحبطةٌ للصَّحبةِ السابقةِ ، كَقُرَّةَ بنِ هُبيرةَ (٢)، والأشعثِ بنِ قيسٍ ، أما مَن رجعَ إلى الإسلامِ في حياتِه ، كعبدِ اللَّه بنِ أبي سرح ، فلا مانعَ مِن دُخولهِ في الصُّحبةِ .

وجزَم شيخُ الإسلام في هذا والذي قبله ببقاءِ اسم الصُّحبةِ له.

قال (٣): وهل يُشترط لُقْيُه في حالِ النَّبوةِ، أو أعمَّ مِن ذلك، حتى يدخلَ مَن رآه قَبلها ومَات على الحَنيفية، كزيدِ بنِ عمروِ بن نفيلٍ، وقد عدَّه ابنُ مَنده في الصَّحابةِ، وكذا لو رآه قَبْلها، ثُم أدركَ البعثة، وأسلمَ ولم يَرَه.

⁽۱) «التقييد» (ص: ۲۹۲). (۲) في «ص» و «م»: «ميسرة» ؛ خطأ.

⁽٣) «قال» ليس في «م» والقائل، هو العراقي.

قال العراقيُّ (١): ولم أَرَ مَن تعرُّض لذلك.

قال: ويدلُّ على اعتبارِ الرؤيةِ بعدَ النبوةِ ذكْرُهم في الصحابةِ وَلَدَهُ إبراهيم دُون مَن مات قَبْلها، كالقاسم.

قال: وهل يُشترط في الرائي التمييزُ، حتَّىٰ لا يدخل مَن رآه وهو لا يَعقلُ، والأطفال الذين حَنَّكهم ولم يَرَوْه بعدَ التمييزِ أو لا يُشترط؟ لم يذكُروه أيضًا، إلا أن العلائي قال في «المراسيل» (٢): عبدُ اللَّه بن الحارثِ بنِ نوفل؛ حنَّكه النبيُّ عَلَيْق، ودعَا له، ولا صُحبة له، بل ولا رُؤية أيضًا، وكذا قالَ في عبدِ اللَّه بن أبي طَلحة الأنصاريِّ، حنَّكه ودعَا له، ولا تُعرف له رُؤيةٌ، بل هُو تابعيُّ.

وقال في «النُّكَتِ» (٣): ظاهرُ كلامِ الأَئمةِ: ابنِ معينٍ، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، وأبي دَاود وغيرِهم اشتراطه، فإنَّهم لم يُثبتوا الصَّحبة لأطفالِ حنَّكهم النبيُ ﷺ، أو مسَح وجوههم، أو تَفلَ في أَفْواهِهم، كمحمدِ بن حاطبِ، وعبدِ الرحمنِ بنِ عثمان التيمي (٤)، وعبيدِ الله بنِ مَعمرٍ، ونحوِهم.

قال: ولا يُشترطُ البلوغُ على الصحيحِ، وإلا لخرجَ مَن أُجمع علىٰ عدّه في الصحابةِ، كالحسَنِ، والحُسينِ، وابنِ الزبيرِ، ونحوِهم.

قال: والظاهرُ اشتراطُ رؤيتِه في عالمِ الشهادةِ ، فلا يُطلق اسمُ الصُّحبةِ علىٰ مَن رآه مِن الملائكةِ والنَّبيِّين.

⁽۱) «التبصرة» (۲/۳). (۲) « جامع التحصيل » (ص: ۲۰۳).

⁽٣) «التقييد» (ص: ٢٩٢ - ٢٩٦). (٤) في «م»: «التميمي».

قال: وقد استشكلَ ابنُ الأثيرِ مُؤمِني الجنِّ في الصحابِة دُون مَن رآه مِن الملائكةِ ، وهم أولىٰ بالذِّكرِ مِن هؤلاء .

قال: وليسَ كما زَعَم؛ لأن الجنَّ مِن جُملةِ المُكلَّفين الذين شملتهم الرسالةُ والبَعثةُ، فكان ذكرُ من عُرِفَ اسمُه ممن رآه حَسنًا، بخلافِ الملائكةِ.

قال: وإذا نزل عيسى وحَكمَ بشرعِهِ، فهل يُطَلق عليه اسمُ الصَّحبةِ، لأنَّه ثبَت أنه رَآه في الأرضِ؟ الظاهرُ: نَعم. انتهىٰ.

(وعن أصحابِ الأصولِ أو بعضهم: أنه مَنْ طَالت مجالستُه) له (علىٰ طريقِ التَّبَعِ) له ، والأخذِ عنه ، بخلافِ مَن وَفدَ عليه ، وانصرفَ بلا مُصاحبةٍ ولا مُتابعةٍ ، قالوا: وذلك مَعنىٰ الصحابيِّ لُغةً .

وَرُدَّ بِإِجِمَاعِ أَهْلِ اللَّغَةِ عَلَىٰ أَنْهُ مُشْتَقٌ مِنَ "الصُّحِبَة"، لا مِن قدرٍ منها مخصوصٍ، وذلك يُطلق على كل مَن صَحِبَ غيرَه قليلًا كانَ أو كثيرًا، يُقال: "صحبت فلانًا حَولًا، وشَهرًا، ويَومًا، وسَاعةً».

وقولُ المصنّف: «أو بعضهم» مِن زيادَته؛ لأنَّ كثيرًا مِنهم مُوافقون لما تقدَّم نَقْلُه عن أهلِ الحديثِ، وصحَّحه الآمديُّ وابنُ الحاجبِ.

وعن بعضِ أهلِ الحديثِ موافقةُ ما ذُكِرَ عن أهلِ الأصولِ ؛ لما رواه ابنُ سعدٍ بسندٍ جيدٍ في «الطبقات» عن عليٌ بن محمدٍ ، عن شُعبة ، عن مُوسى السيلانيُ قال : أتيتُ أنسَ بنَ مالكِ ، فقلتُ له : أنتَ آخِرُ مَن بقي مِن أصحابِ رسول اللَّه عَلَيُهُ ؟ قال : قَد بَقِي قومٌ مِن الأعرابِ ، فأمّا مِن أصحابِهِ فأنَا آخِرُ مَن بقي .

قال العراقي (١): والجوابُ: أنَّه أرادَ إثباتَ صُحبةِ خاصةِ ليستُ لأُولئك.

(وعن سعيدِ بنِ المسيبِ أنه) كانَ (لا يَعدُّ صحابيًا إلا من أقام مع رسولِ اللَّه ﷺ سنة ، أو سنتين ، وغزا معه غزوة أو غزوتين).

وَوَجُهُه : أَنَّ لَصُحبته ﷺ شَرفًا عَظيمًا ، فلا تُنالُ إلا باجتماع طويلٍ يَظهرُ فيه الخُلُقُ المطبوعُ عليه الشخص ، كالغزوِ المشتملِ على السفرِ الذي هو قِطعةٌ مِن العذابِ ، والسَّنةِ المشتملةِ على الفصولِ الأربعةِ التي بها يَختلف المزاجُ .

(فإن صحَّ) هذا القولُ (عنه فضعيف؛ فإن مقتضاه أن لا يُعَدَّ جَرِير) ابن عبد اللَّه (البَجليُّ، وشبههُ) ممَّن فقد ما اشترطه (٢) كوائلِ بنِ حُجرِ (صحابيًا، ولا خلافَ أنَّهم صحابةٌ).

قال العراقي (٣): ولا يصحُّ هذا عنِ ابنِ المسيب، ففي الإسنادِ إليه محمدُ بنُ عُمر الواقديُّ ضعيفٌ في الحديثِ.

قال: وقد اعترض بأنَّ جريرًا أَسْلَم في أَوَّلِ البعثةِ؛ لما روى الطبرانيُ (٤) عنه قال: لمَّا بُعث النبيُّ عَلَيْ أَتيتُه لأَبايعه، فقال: «لأي شيء الطبرانيُ عنه قال: «لأي شيء جئتَ يا جرير؟» قلت: جئتُ لأُسْلِمَ عَلَىٰ يديكَ، فدَعاني إلىٰ: «شهادة أن لا إله إلّا اللّه وأنّي رسول اللّه، وتُقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة» الحديث.

⁽۱) «التبصرة» (۸/۳). «اشتراطه».

⁽٣) «التبصرة» (٣/ ٨ - ٩). (٤) «المعجم الكبير» (٢/ ٢٠٤).

قال: والجوابُ: أنَّ الحديثَ غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّه من روايةِ الحُصينِ بنِ عُمر الأَحمسيُ (١) ، وهو منكرُ الحديثِ ، ولو ثبتَ فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّه لا يلزم الفوريةُ في جواب «لمَّا» ، بدليلِ ذكرِ الصلاة والزكاةِ ، وفَرْضُهُمَا متراخِ عن البعثةِ .

والصوابُ: ما ثبتَ عَنه أنه قال: ما أسلمتُ إلّا بعد نُزول المائدةِ. رواه أبو داود (٢) وغيرُه، وفي «تاريخ البخاريُ الكبير» (٣): أنّه أسلم عَام تُوفي النبيُ ﷺ، وكذَا قال الواقديُّ، وابنُ حِبان، والخطيبُ (٤)، وغيرُهم.

• فائىدة:

في حدِّ الصحابيِّ قولٌ رابعٌ: أنه من طالتْ صُحبتُه ورَوَىٰ عنه، قالَه الجاحظ^(٥).

وخامسٌ: أنه مَن رآه بَالغًا، حكَاه الواقديُّ، وهو شاذٌّ كما تقدُّم.

وسادس : أنَّه مَن أدرك زمنَه ﷺ وهو مُسلمٌ ، وإنْ لَم يَرَه ، قاله يحيى ابنُ عُثمانَ بنِ صالحِ المِصْريُ ، وعَدَّ مِن ذلك عبد اللَّه بن مالكِ الجيشانيَّ أبا تميم ، ولم يَرحل إلى المدينة إلا في خلافةِ عُمر باتفاقٍ ، وممَّن حكى هذا القولَ القرافيُ في «شرح التنقيح».

⁽١) في «م»: «الأحمس». (٢) «السنن» (١٥٤).

⁽٣) (٢/١١٢). (٤) «التاريخ» (١/ ١٨٧).

⁽٥) «الإصابة» (١/٧) و «تحقيق منيف الرتبة» للعلائي (ص: ٣٧).

وكذا مَن حُكِمَ بإسلامِه تَبَعًا لأبويه، وعليه عَملُ ابنِ عبدِ البرِّ وابنِ مَنده في كتابيهما.

وشرطَ الماورديُّ في الصَّحابيِّ : أن يتخصَّصَ بالرسولِ ويتخصصَّ به الرسولُ ﷺ .

* * *

ثُمَّ تُعْرَفُ صُحْبَتُهُ بِالتَّواتُرِ، أو الاستِفَاضَةِ، أو قولِ صَحَابِيٍّ، أَوْ قَولِ صَحَابِيٍّ، أَوْ قَولِهِ، إِذَا كَانَ عَدْلًا.

(ثم تُعرفُ صحبتُهُ) إِمَّا (بالتواترِ) كأبي بكرٍ ، وعُمَرَ ، وبقيةِ العشرةِ في خَلْقٍ منهم .

(أو الاستفَاضَةِ) والشهرةِ القاصرِة عن التواترِ، كضمامِ بنِ ثعلبةَ، وعكاشةَ بنِ محصنِ.

(أو قولِ صَحَابِيٍّ) عنه: أنَّه صحابيٍّ، كحُمَمةً بنِ أبي حُمَمةً الدوسيِّ، الذي مات بأصبهان مَبطونًا، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمِع النبيَّ عَلِيَّة حكم له بالشهادةِ، ذكر ذلك أبو نُعيم في "تاريخ أصبهان "(۱)، ورُوِّينا قصَّتُه في "مسندِ الطيالسيِّ "، و "معجم الطبرانيُّ "(۲).

وزاد شيخُ الإسلامِ (٣) ابنُ حَجرِ بَعدَ هذا: أنْ يُخبر آحادُ التابعين بأنَّه صحابيٌ ؛ بناءً علىٰ قبولِ التزكيةِ مِن واحدٍ ، وهو الراجحُ .

 ⁽١) «أخبار أصبهان» (١/ ٧١).

⁽٢) «مسند الطيالسي» (٧٠٧)، و «المعجم الكبير» للطبراني (٤/٤٥).

⁽٣) «الإصابة» (١/٨).

(أو قوله) هو: «أنا صحابيً » (إذا كان عدلًا) إذا أمكن ذلك ، فإنِ ادَّعاه بعدَ مائةِ سَنةٍ مِن وفاته عَلَيْ فإنَّه لا يُقبل ، وإن ثبتتْ عدالتُه قبل ذلك ؛ لقولهِ عَلَيْ في الحديثِ الصحيح: «أَرَأَيْتَكُمْ ليلتكم هَذِهِ ، فإنَّه عَلىٰ ذلك ؛ لقولهِ عَلَيْ في الحديثِ الصحيح : «أَرَأَيْتَكُمْ ليلتكم هَذِهِ ، فإنَّه عَلىٰ رأسِ مِائَةِ سَنةٍ لا يَبْقَىٰ أَحَدٌ ممن عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ » (١) - يريدُ انخرامَ ذلك القَرْنِ ، قالَ ذلك سَنة وَفاته عَلَىٰ .

وشرطَ الأُصوليون في قبوله: أنْ تُعرفَ معاصرتُه له.

وفي أصل المسألةِ احتمالُ أنه لا يُصَدَّقُ؛ لكونهِ مُتَّهمًا بدَعُوىٰ رتبةٍ يُثبتُها لنَفْسه، وبهذا جزَم الآمديُّ ورجَّحه أبو الحسَن ابنُ القطَّانِ.

• فائسدة:

قالَ الذهبيُّ في «الميزانِ» (٢): رَتنُ الهنديُّ ، وما أدراك ما رَتنُ! شيخٌ دَجًال بلا رَيبٍ ، ظَهر بعد الستمائة ، فادَّعلى الصُّحبة [والصَّحابة لا يَكْذِبون] (٣)، وهذا جريءٌ على اللَّهِ ورسولِهِ ، وقد ألفتُ في أَمْرِه جُزءًا .

* * *

الثَّانِي: الصَّحابةُ كلُّهم عُدُولٌ، مَنْ لابَسَ الفِتَنَ وغَيْرُهُم بِإِجْماعِ مَن يُعتَدُّ به.

(الثاني: الصحابةُ كلُّهم عدولٌ، من لابسَ الفِتَنَ وغيرُهم بإجماعِ مَنْ يُعتدُّ به).

⁽١) أخرجه البخاري (١/ ٤٠)، ومسلم (٧/ ١٨٦ ، ١٨٧).

^{. (}EO/Y) (Y)

⁽٣) زيادة من المطبوع و «الميزان».

قال تعالىٰ : ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمُ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية ، أي : عُدُولًا .

وقال: ﴿ كُنتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والخطابُ فيها للمَوجُودين حِينَئذِ (١).

وقال ﷺ : «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» (٢) رواه الشيخان.

قال إمامُ الحرَمين: والسببُ في عدمِ الفحصِ عَن عَدالتِهم: أنَّهُم حملةُ الشريعةِ، فلو ثَبَت توقُفٌ في روايتِهم، لانحصرتِ الشريعةُ علىٰ عَصْره ﷺ، ولمَا اسْتَرْسَلَتْ علىٰ سائِر الأعصارِ.

وقيل: يجبُ البحثُ عن عَدالتِهم مُطلقًا.

وقيل: بعدَ وقوع الفِتَنِ .

وقالتِ المعتزلةُ: عُدُولٌ، إلَّا مَن قاتَلَ عليًّا.

وقيل: إذا انفَرَدَ^(٣).

وقيل: إلا المقاتِل والمقاتَل.

وهذا كُلُه ليس بصوابٍ، إحْسَانًا للظنّ بهم، وحَملًا لهم في ذلك على الاجتهادِ المأجورِ فيه كلِّ منهم.

⁽١) وقال الخطيب في «الكفاية» (ص: ٩٣):

[«]هذا اللفظ وإن كان عامًا، فالمراد به الخاص. وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٣/ ٢٢٤)، ومسلم (٧/ ١٨٥ ، ١٨٦).

⁽٣) هذا القول سقط من «ص».

وقال المازريُّ في «شرح البرهان»: لسنا نَعْني بقولنا: «الصَّحابةُ عُدُولٌ» كلَّ مَن رآه ﷺ يَومًا مَا، أو زَاره لمامًا، أو اجتمعَ به لغرضِ وانصرفَ، وإنَّما نَعْني به الذين لَازَموه وَعزَّرُوه ونَصَرُوه.

قال العلائي: وهذا قولٌ غريبٌ ، يُخرِجُ كثيرًا مِن المَشْهورينَ بالصَّحبةِ والروايةِ عَنِ الحُكمِ بالعَدالةِ ، كوائلِ بن حُجرٍ ، ومالكِ بنِ الحُويرِثِ ، وعثمانَ بنِ أبي العاص ، وغيرِهم ، ممَّن وفَد عليه ﷺ ولم يُقِمْ عنده إلا قليلًا وانصرف ، وكذلك مَن لم يُعرف إلا بروايةِ الحديثِ الواحدِ ، ولم يُعرف مِقدارُ إقامتِه مِن أعرابِ القبائلِ ، والقولُ بالتعميمِ هو الذي صرَّح به الجمهورُ ، وهو المُعتبَرُ (١).

* * *

وَأَكْثُرُهُمْ حَدِيثًا: أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ابنُ عُمَرَ، وابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ ابنُ عَبدِ اللَّهِ، وأَنَسُ بنُ مَالِكٍ، وَعَائِشَةُ.

(وأكثرُهُم حديثًا: أبو هريرةً) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسَبعين حَديثًا. اتَّفق الشيخان منها: على ثلاثمائة وخَمسةٍ وعشرين، وانفرد البخاريُّ بثلاثةٍ وتِسعين، ومسلمٌ بمائةٍ وتسعةٍ وثمانين.

وروى عنه أكثرُ مِن ثمانمائةِ رَجلٍ ، وهو أحفظُ الصحابةِ .

قال الشافعيُّ (٢): أبو هريرة أحفظُ من روىٰ الحديثَ في دَهْره، أسنده البيهقيُّ في «المدخل».

⁽١) انظر : «تحقيق منيف الرتبة» للعلائي (ص : ٧٤).

⁽٢) «الرسالة» (ص: ٢٨١).

وكان ابنُ عُمر يترحَّم عليه في جَنازته ويقول: كان يحفظُ علىٰ المسلمين حديثَ النبيِّ ﷺ، رواه ابنُ سعدٍ.

وفي «الصحيح» (١) عنه قال: قلتُ: يا رسول الله، إنّي أسمعُ مِنك حديثًا كثيرًا أَنْساه، قال: «ابسطْ رِدَاءَك» فبسطتُه. فغرف بيديه، ثُم قال: «ضُمَّهُ»، فما نسيتُ شيئًا بَعد (٢).

وفي «المستدرك» (٣) عن زيدِ بنِ ثابتٍ قال : كنتُ أنا وأبو هُريرة وآخَرُ عند النبيُ عَلَيْمَ ، فقال : «ادْعُوا» ، فدعوتُ أنا وصاحبي ، وأمَّن النبيُ عَلَيْمَ ، ثم دعا أبو هريرة فقال : اللَّهُمَّ إني أسألك مِثْلَ ما سَأَلَكَ صَاحِبَاي ، وأَسْأَلُكَ عِلْمًا لا يُنْسَىٰ ، فأمَّن النبيُ عَلَيْمَ فَقُلْنَا : ونحنُ يا رسولَ اللَّه كذلك ، فقال «سَبقَكُمَا الغُلَامُ الدُّوسيُّ» .

(ثمَّ) عبدُ اللَّه (ابنُ عُمَرَ) روى ألفي حديثِ وستمائة وثلاثين حَديثًا . (وابنُ عبَّاس) روى ألفًا وستمائة وسِتين حَديثًا .

(وجابرُ بنُ عبدِ اللَّه) روىٰ أَلفًا وخَمسمائة وأربعين حديثًا .

(وأنسُ بنُ مالكِ) رَوىٰ أَلفين ومائتين وسِتة وثمانين .

⁽۱) «صحيح البخاري» (۱/ ٤٠ ، ٤١).

⁽٢) قال الحافظ ابن حجر في «شرحه» (١/ ٢١٥):

[«]في هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي هريرة، ومعجزة واضحة من علامات النبوة؛ لأن النسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه، ثم تخلف عنه ببركة النبي عين .

⁽٣) «المستدرك» (٣/ ٥٠٨).

(وعائشةُ) أُمُّ المؤمنين، رَوت ألفين ومِائتين وعَشرة.

وليس في الصحابةِ مَن يزيدُ حديثهُ علىٰ ألفٍ غير هؤلاءِ ، إلَّا أَبَا سَعيدٍ الخُدريُّ ، فإنه روىٰ أَلْفًا ومِائةً وسَبعين حديثًا .

• فائدة:

السببُ في قِلَّةِ ما رُوي عن أبي بكرِ الصدِّيق اللهِ مع تقديمه وسَبْقِه ومُلازمتِه للنبيِّ عَلِيَةٍ، أنه تقدَّمت وفاتهُ قَبل انتشارِ الحديثِ، واعتناءِ الناسِ بسماعِهِ وتَحصيلهِ وحِفظهِ، ذكره المصنِّفُ في «تهذيبه».

قال: وجُملةُ ما رُوي له مائةُ حديثٍ واثنان وأَربعون حَديثًا (١).

* * *

وَأَكْثَرُهُمْ فُتْيَا تُروَىٰ: ابنُ عبَّاسٍ. وَعَنْ مَسرُوقٍ قالَ: انتَهَىٰ عِلْمُ الصَّحابةِ إِلَىٰ سِتَّةٍ: عُمَرَ،

(۱) ومن تمام هذه الفائدة ، ما ذكره ابن أبي بكر المقدمي في «تاريخه» (۹۹۰) ، قال : «حدَّثني أبي ، قال : قلت لعليّ بن المدينيّ : أيَّ أحاديث أبي بكر الصِّدِّيق عندك أصحُّ ؟ فقال : حديثُ همام ، عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي بكر في الغار ؛ هو صحيحٌ . وحديثُ أبي إسحاق ، عن البراء ، عن أبي بكر في الرَّحل ؛ هو صحيحٌ . ما أحسن ما جاء به إسرائيل .

وحديثُ إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر: «إنَّكم تقرؤون هذه الآية، فتضعونهَا علىٰ غير موضعها». قد أسنَدهُ جماعةٌ ثقاتُ حُفَّاظٌ، ووقفه بعضُهم؛ وهو صحيحٌ.

ثم ذكر عليٌّ ثلاثة أو أربعة أحاديث سوى ذلك من حديث أبي بكرٍ ؛ ثم قال : أحاديثُ أبي بكرٍ عن النَّبيِّ عَلَيْ الصَّحيحةُ قليلةً » .

وَعَلِيًّ، وَأُبِيًّ، وزَيْدٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وابنِ مَسعُودٍ، ثُمَّ انتَهَىٰ عِلمُ السِّتَّةِ إِلَىٰ عَلِيٍّ وَعبْدِ اللَّهِ.

(وأكثرُهم فُتيَا تُرْوىٰ) عنه: (ابنُ عباسِ) قالَه أحمدُ بنُ حنبلِ.

(وعن مسروقِ) أنَّه (قال: انتهىٰ علمُ الصحابةِ إلىٰ ستةِ: عمرَ، وعليِّ، وأبي) بنِ كعبٍ، (وزيد) بنِ ثابتٍ (وأبي الدرداء، وابنِ مسعودٍ، ثم انتهىٰ علم السِّتَّةِ إلىٰ عَليٍّ، وعبدِ اللَّه) بنِ مَسعودٍ.

وروىٰ الشعبيُّ (١) عنه نحوه أيضًا ، إلَّا أنه ذكر «أبا موسىٰ الأشعري» بدل «أبي الدَّرداء».

وقد استُشكلَ بأنَّ أبا موسىٰ وزيدَ بنَ ثابتِ تأخَّرت وفَاتُهما عن ابنِ مسعودٍ، وعليٍّ، فكيفَ انتهىٰ عِلمُ السِّتَّةِ إلىٰ ابنِ مسعودٍ وعليٍّ؟

قال العراقيُّ (٢): وقد يُجاب بأنَّ المرادَ: ضَمَّا عِلْمهم إلىٰ عِلْمهما، وإنْ تأخِّرت وفاةُ مَن ذَكَر.

وقال الشعبيُّ: كان العِلمُ يُؤخَذُ عن سِتَّةٍ من أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وكان عُمرُ، وعبدُ اللَّه، وزيد يُشبه بَعضهم بَعضًا، وكان يَقتبسُ بعضُهم مِن بعضٍ، وكان عليٌّ، والأشعريُّ، وأُبيٌّ يُشبه عِلمُ بَعضِهم بَعضًا، وكان يَقتبسُ بعضًا، وكان يَقتبسُ بعضهم بَعضًا، وكان يَقتبسُ بعضُهم مِن بعضٍ.

⁽١) في «ص»: «الثعلبي» خطأ. وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٠٤).

⁽۲) «التبصرة» (۳/ ۱۹).

وقال ابنُ حزم : أكثرُ الصحابِة فَتْوىٰ مُطْلقًا سبعةٌ : عُمَرُ ، وعليَّ ، وابنُ مسَعودٍ ، وابنُ عُمَرَ ، وابنُ عَباسِ ، وزيدُ بنُ ثابتٍ ، وعائشةُ .

قال : يُمكن أَنْ يُجْمَع مِن فُتْيا كلِّ واحدٍ مِن هؤلاءِ مجلدٌ ضَخْم .

قال: ويَليهم عشرون: أبو بَكرٍ، وعُثمانُ، وأبو مَوسى، ومعاذٌ، وسعدُ بنُ أبي وقاص، وأبو هريرة، وأنسٌ، وعبدُ الله بن عَمرو ابن العاص، وسَلْمانُ، وجَابِرٌ، وأبو سعيدٍ، وطلحةُ، والزبيرُ، وعبدُ الرحمن بنُ عَوفٍ، وعِمرانُ بنُ حُصينٍ، وأبو بَكرة، وعبادةُ بنُ الصامتِ، ومعاويةُ، وابنُ الزبيرِ، وأمُّ سَلمةً.

قال: يُمكن أنْ يُجمع مِن فُتْيا كلِّ واحدٍ منهم جزءٌ صَغيرٌ .

قال: وفي الصحابةِ نحوٌ مِن مائةٍ وعشرين نَفْسًا يقلون في الفُتيا جدًا، لا يُروَىٰ عن الواحدِ منهم إلا المسألةُ والمسألتان والثلاثُ(١)، كأبيٌ بنِ كعبٍ، وأبي الدَّرداء، وأبي طَلحة، والمقدادِ، وسَردَ الباقين.

* * *

وَمِنَ الصَّحَابَةِ: «العَبَادِلةُ»، وهُم: ابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ عمرو بنِ العَاص. وليسَ ابنُ مسعودٍ منْهُم، وابنُ عَمرِو بنِ العَاص. وليسَ ابنُ مسعودٍ منْهُم، وَكَذَا سَائِرُ مَنْ يُسَمَّىٰ عَبْدَ اللَّهِ، وَهُمْ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ.

(ومن الصَّحابةِ: «العبادِلَة»، وهُم) أربعة : عبدُ اللَّه (بنُ عمرَ) بنِ الخطابِ، (و) عبدُ اللَّه (بنُ عباسٍ، و) عبدُ اللَّه (بنُ الزبيرِ، و) عبدُ اللَّه

⁽١) في «م»: «والثلاثة».

(ابنُ عمرِو بنِ العاصِ . وليس ابنُ مسعودِ منهم) قالَه أحمدُ بنُ حنبلِ .

قال البيهقيُ : لأنه تقدَّم موتُه، وهؤلاء عاشوا حتى احتيجَ إلى علمهِم، فإذَا اجتمَعُوا على شيءٍ قيل (١): هذا قولُ العبادلةِ .

وقيل: هُم ثلاثةٌ بإسقاطِ ابنِ الزبيرِ، وعليه اقتصرَ الجوهريُّ في «الصحاح».

وأما ما حكَاه المصنفُ في «تهذيبه» عَنه، أنَّه ذكر ابنَ مسعودٍ، وأسقط ابنَ العاص، فَوَهْمٌ.

نَعَمْ، وقع للرافعيِّ في «الدِّيات»، وللزمخشري في «المُفصَّل»، أنَّ العبادلةَ : ابنُ مسعودٍ، وابنُ عُمر، وابنُ عباسٍ، وغلطًا في ذلك مِن حيثُ الاصْطِلاحُ.

(وكذا سائرُ من يُسَمَّىٰ «عبد اللَّه») مِنَ الصحابةِ لا يُطْلَقُ عَليهم العبادلةُ ، (وهُم نحوُ مائتينِ وعشرينَ) نَفْسًا ، كذا قال ابنُ الصلاحِ (٢) ، أَخْذًا مِن «الاستيعابِ»، وزاد عليه ابن فتحون جماعةً يبلغون بهم نحوَ ثلاثمائة رجل .

* * *

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّاذِيُّ: قُبضَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ عَنْ مائَةِ أَلْفٍ وَاللَّهِ عَنْ مَائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ.

(قال أبو زرعة الرَّازِي) في جوابِ من قال له: أليسَ يُقال: حديثُ

⁽٢) «علوم الحديث» (ص: ٣٠٣).

⁽١) في «م»: «فقل».

النبي عَلَيْ أربعةُ آلافِ حديثِ؟ قال: ومَن قال ذا، قَلْقَلَ اللّه أنيَابَهُ ؛ هذا قولُ الزنادقةِ ، ومَن يُحصي حديثَ رسول اللّه عَلَيْ؟! (قُبِضَ رسولُ اللّه عَلَيْ ؟! (قُبِضَ رسولُ اللّه عَلَيْ عن مِائةِ أَلفِ وأربعةَ عشر أَلفًا من الصحابةِ ممن رَوَىٰ عنه وسَمِعَ منه) فقيل له: هؤلاء أينَ كَانوا؟ وَأينَ سَمعوا؟ قال: أهلُ المدينةِ ، وأهلُ مَكَّة ، ومَن بينهما ، والأعرابُ ، ومَن شهد مَعه حَجَّةَ الوداعِ ، كلُّ رآه وسَمِعَ مِنهُ بعَرفة .

قال العراقي (١): وهذا القولُ عن أبي زُرعة لم أقفُ له على إسنادٍ ، ولا هُو في كُتبِ التواريخِ المشهورةِ ، وإنَّما ذكره أبو موسى المديني في «ذيله» بغير إسنادٍ .

قلتُ : أخرجَه الخطيبُ بإسنادِه (٢) ، قال : حدَّثني أبو القاسمِ الأزهريُ (٣) : ثنا عبيدُ اللّه بنُ محمدِ بنِ محمدِ بن حمدانَ العكبريُ : ثنا أبو بكر أحمدُ بنُ محمدِ الخلال : حدثنا محمدُ بنُ محمدِ الخلال : حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ جامعِ الرازيُ : سمعتُ أبا زرعةَ وقال له رَجلٌ : أليس يُقال - فذكره بلفظِه .

قال العراقي (٤): وقريبٌ منه ما أَسْنَده المدينيُ عنه قال: تُوفِّي النَّبيُّ وَمَن رآه وسمِع منه زيادةٌ على مائةِ ألفِ إنسانِ مِن رجلٍ وامرأةٍ. وهذا لا تحديد (٥) فيه، وكيف يمكن الاطلاعُ على تحريرِ ذلك مع تَفَرُّقِ

⁽۱) «التقييد» (ص: ٣٠٦). (۲) «الجامع» (٢/ ٢٩٣).

⁽٣) في «م»: «الزهري». (ع) «التقييد» (ص: ٣٠٦).

⁽٥) في «م» : «تحرير».

الصحابة في البُلدان والبَوادي والقُرىٰ؟! وقد رَوىٰ البخاريُ في «صحيحه» (١) أنَّ كعبَ بنَ مالكِ قال في قِصَّة تَخلُفِه عن تَبوكَ: وأصحابُ رسولِ اللَّهِ عَلَيْهُ كثيرٌ، لا يجَمَعُهم كتابٌ حافظٌ - يَعني: الدِّيوانَ.

قال العراقي (٢): و روى الساجيُّ في «المناقبِ» بسندِ جيد، عنِ الشافعيِّ قال: قُبِض رسولُ اللَّه ﷺ والمُسلمون سِتُّونَ أَلْفًا، ثَلاثُونَ أَلْفًا بالمدينةِ، وثَلاثُونَ أَلْفًا في قبائلِ العربِ، وغير ذلك.

قال: ومع هذا، فَجميعُ مَن صنَّف في الصحابِة لم يبلغ مجموعُ ما في تصانيفِهم عشرةَ آلافٍ، مع كونِهم يَذْكُرون مَن تُوفي في حياته ﷺ، ومَن عاصَره أو أَدْرَكه صَغيرًا.

* * *

وَاختُلِفَ فِي عَدَدِ طَبَقَاتِهِم، وَجَعلهُمُ الحاكِمُ اثنَتَيْ عَشرَةَ طَبَقةً.

(واختُلِفَ في عددِ طبقَاتِهم) باعتبارِ السبقِ إلى الإسلامِ، أو الهِجْرةِ، أو شهودِ المشاهِد الفاضلةِ، فجَعَلهم ابنُ سعدٍ خَمْسَ طبقاتٍ.

(وجَعَلهم الحاكمُ (٣) اثنَتَي عشرةَ طَبَقَةً):

الأولىٰ: قومٌ أَسْلَموا ، بمكَّة كالخُلفاء الأربعةِ .

الثانيةُ: أصحابُ دارِ النَّدوةِ.

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲) . (۲) « التقييد» (ص: ٣٠٦) .

⁽٣) «المعرفة» (ص: ٢٢ – ٢٤).

الثالثة : مُهَاجِرَةُ الحبَشَةِ .

الرَّابِعةُ: أصحابُ العَقبَةِ الأُولىٰ.

الخامِسة : أصحاب العَقبَةِ الثانيةِ ، وأكثرُهم مِنَ الأَنصارِ .

السَّادِسةُ: أَوَّلُ المهاجرين الذين وَصَلوا إليه بقباءٍ قَبلَ أَنْ يدخُلَ المدينة .

السَّابِعةُ: أهلُ بدرٍ .

الثَّامِنةُ: الذين هَاجُروا بين بدر والحديبيةِ.

التَّاسِعةُ: أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ.

العَاشرةُ: مَن هَاجر بين الحديبيةِ وفَتْحِ مكَّة ، كخالدِ بنِ الوليدِ وعَمرِو ابنِ العاصِ .

الحادية عشرة: مُسْلِمةُ الفَتْح.

الثانية عشرة: صِبيانٌ وأطفالٌ رأوه يومَ الفتح، وفي حَجَّةِ الوداع، وغيرها (١).

* * *

الثَّالِثُ: أَفْضَلُهُمْ عَلَىٰ الإطلاقِ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ ﴿ اللَّهُ الْمِ السُّنَّةِ . أَهْلِ السُّنَةِ ، أَهْلِ السُّنَةِ ، أَهْلِ السُّنَةِ ، وَحَكَىٰ الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الكُوفَةِ تَقدِيمَ على عَلَىٰ عَلَ

⁽١) في «ص»: «وغيرهما».

قالَ أَبُو مَنْصُورٍ البَغْدادِيُّ: أصحابُنا مُجْمِعونَ على أَنَّ أَفضَلَهُم الخُلفاءُ الأربعَةُ، ثمَّ تَمَامُ العَشَرةِ، ثُمَّ أهلُ بدرٍ، ثُمَّ أُحُدٍ، ثُمَّ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

(الثالث: أفضلُهُم على الإطلاقِ أبو بكرٍ ، ثمَّ عُمَرُ اللهُ الإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ).

وممن حكى الإجماع على ذلك أبو العبَّاس القرطبيُّ، قال: ولا مُبالاة بأقوالِ أهلِ الشيعِ، ولا أهلِ البدعِ.

وكذلك حكَىٰ الشافعيُّ إجماع الصحابة والتابعين عَلَىٰ ذلك ، رواه عنه البيهقيُّ في « الاعتقاد»(١).

وحكى المازريُ عن الخطَّابيةِ تفضيلَ عُمَرَ، وعنِ الشيعةِ تفضيل عليُّ، وعنِ الشيعةِ تفضيل عليُّ، وعنِ الراونديةِ تفضيلَ العباسِ، وعن بعضِهم الإمساكَ عنِ التفضيلِ.

وحكَىٰ الخطَّابيُّ (٢) عن بعضِ مشايخِه أنَّه قال : أبو بكرٍ خيرٌ ، وعليٌّ أفضلُ ، وهذا تهافتٌ مِن القَولِ .

وحكى القاضي عياضٌ: أنَّ ابنَ عبدِ البر وطائفة ذهبوا إلى أن مَن مات مِنهم في حياتِهِ ﷺ أفضلُ ممَّن بَقي بعده ؛ لقوله: «أنَا شهِيدٌ عَلَى هَوْلاءِ». قال المصنفُ: وهذا الإطلاقُ غيرُ مَرضيٌ، ولا مقبولٍ.

⁽۱) «الاعتقاد» (ص: ٣٦٩). (٢) «معالم السنن» (٧/ ١٨).

(ثم عثمانُ، ثم عليٌ، هذا (١) قولُ جمهور أهل (٢) السُّنَةِ) وإليه ذهَب مالكٌ، والشافعيُ، وأحمدُ، وسُفيانُ الثوريُّ، وكافةُ أهلِ الحديثِ والفِقه، والأشعريُّ، والباقلانيُّ، وكثيرٌ مِن المُتكلِّمين؛ لقولِ ابنِ عُمر: كنا في زمنِ النبيِّ ﷺ لا نعدلُ بأبي بكرٍ أحدًا، ثُم عُمر، ثُم عُثمان، رواهُ البُخاريُّ، وَرَواهُ الطبرانيُّ بلفظٍ أَصرحَ كما تقدَّمَ في نوعِ المرفوع.

(وحكَىٰ الخطابيُ عن أهلِ السُّنَّةِ من الكوفةِ تقديمَ عليُ علىٰ عثمانَ ، وبه قال أبو بكر ابنُ خزيمةَ) وهو روايةٌ عن سُفيانَ الثَّوريُ ، ولكنَّ آخرَ قوليه ما سبق .

وحُكي عن مالكِ التوقُفُ بينهما ، حكاه المازني عن «المدونة» . وقال القاضي عياض : رجَع مالكٌ عن التوقُف إلى تفضيلِ عُثمانَ . قال القرطبيُ : وهو الأصحُ - إنْ شاءَ اللَّه تعالىٰ . وتوقَف أيضًا إمامُ الحرمين .

ثُم التفضيلُ عِنده، وعند الباقلانيّ، وصاحبِ «المفهم» - ظَنّيّ. وقال الأشعريُّ: قَطْعِيُّ.

(قال أبو منصور) عبدُ القاهرِ التميميُّ (البغداديُّ : أصحابُنَا مجمِعُون على أنَّ أفضلَهُم الخلفاءُ الأربعةُ ، ثم تمامُ العشرةِ) المشهودِ لهم بالجنةِ : سعدُ بنُ أبي وقاص ، وسعيدُ بنُ زيدِ بنِ عَمرِو بنِ نفيل ، وطلحةُ بنُ

⁽۱) في «ص»: «علىٰ هذا». (۲) ليس في «ص».

عُبيدِ اللَّه، والزبيرُ بنُ العوَام، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ، وأبو عبيدةَ بنُ الجراح .

(ثمَّ أهلُ بدرٍ) وهُم ثلاثمائة وبضعة عشَر .

رَوىٰ ابنُ ماجَه (١) عَن رافعِ بن خديجِ قالَ : جَاء جبريلُ إلىٰ النبيُ ﷺ فَقَالَ : مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قال : ﴿خِيَارُنَا»، قال : كَذَلك هُم عِندنا خيارُ الملائكة .

(ثُمَّ) أَهلُ (أُحُدِ، ثمَّ) أهلُ (بيعةِ الرُّضْوَان) بالحديبيةِ .

قال ﷺ: «لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ ممَّن بَايَعَ تَحتَ الشجرة»، صحَّحه الترمذيُ (٢).

وَعُن لَهُ مزيَّةٌ : أهلُ العقَبَتَيْنِ مِنَ الأنصَارِ ، والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ : وهُمْ مَن صلَّىٰ إِلَىٰ القِبلتَينِ ، فِي قولِ ابن المُسَيِّبِ وطائفةٍ ، وفِي قولِ ابن المُسَيِّبِ وطائفةٍ ، وفِي قولِ الشَّعبِيِّ : أهلُ بيعةِ الرِّضْوَانِ ، وفِي قولِ مُحمَّد بنِ كعبٍ وعَطَاءٍ : أهلُ بدرٍ .

(وممَّن له مَزِيَّةٌ: أهلُ العقَبتَينِ من الأنصارِ، والسابقُون الأوَّلون) مِن المهاجرين والأنصارِ، (وهُمْ: من صَلَّىٰ إلىٰ القبلتين في قولِ) سعيدِ (بن المهاجرين والأنصارِ، (وهُمْ: من صَلَّىٰ إلىٰ القبلتين في قولِ) سعيدِ (بن المسيّب وطائفةِ)، منهم ابنُ الحَنفيَّةِ، وابنُ سِيرينَ، وقَتادةُ.

⁽۱) «السنن» (۱۲۰).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(وفي قولِ الشَّعبيُّ : أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ .

وفي قولِ محمَّدِ بنِ كَعْبِ) القرظيِّ ، (وعطاء) بن يسارِ : (أهلُ بدرٍ) روَىٰ ذلك سنيدٌ عنهما ، بسندٍ فيه مجهولٌ وضعيفٌ ، وسنيدٌ ضعيف أيضًا .

ورَوىٰ القولين السابقين عمَّن ذكر عبدُ بنُ حميدٍ في «تفسيره»، وعبدُ الرزَّاق، وسعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سننه» بأسانيدَ صَحِيحة.

وروىٰ سنيدٌ بسندٍ صحيحٍ إلى الحسَنِ: أَنَّهُم مَن أَسْلَم قَبلَ الفَتحِ. • فوائدُ:

الأولى: وردَ في أحاديث تفضيلُ أعيانٍ من الصحابةِ ، كلُّ واحدِ في أمرِ مخصوصِ .

فروىٰ الترمذيُ عن أنسِ مرفوعًا: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بأُمَّتِي أُبو بكرٍ ، وأشدُّهم في دِينِ اللَّه عُمر ، وأضدَقُهم حياءً عثمان ، وأعلَمُهم بالحلاِل والحرامِ معاذُ بنُ جبلٍ ، وأفرضُهم زيدُ بنُ ثابتٍ ، وأقرؤُهم أُبيُّ بنُ كَعبٍ ، ولكلُ أمةٍ أمينٌ ، وأمينُ هذه الأُمةِ أبو عُبيدة بنُ الجَرَّاح » (١) .

وروىٰ الترمذيُ حديث: «أَفْرَضُكُم زَيدٌ» وصحَّحه الحاكمُ بلفظِ: «أَفْرضُ أُمَّتِي زِيدٌ» (٢).

الثانية: اختُلف في التفضيل بينَ فاطمةَ وعائشةَ ، على ثلاثةِ أقوالِ : ثالثُها الوقْفُ .

⁽۱) «السنن» (۲۷۹۱). (۲) «المستدرك» (٤/ ٣٣٥).

والأصحُّ تفضيلُ فاطمةَ ، فهي بضعةٌ مِنه ، وقد صحَّحه السبكيُّ في «الحَلَبياتِ»، وبالغ في تَصْحِيحِه .

وفي «الصحيح» (١) في فاطمة : «سيدة نِسَاءِ هذهِ الأُمَّةِ».

ورَوىٰ النسائيُ (٢) عَنْ حذيفَة أن رسولَ اللّهِ ﷺ قال : «هذا مَلَكُ مِنَ المَلَائكَةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ لِيُسَلِّمَ عَلَيً ، وبشَّرَني أنَّ حَسَنَا وَحُسَينًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجنَّةِ ، وأُمَّهُما سيدةُ نِسَاءِ أهلِ الجنَّةِ » .

وفي «مسندِ الحارثِ بن أبي أُسامةً» بسندِ صحيحٍ، لكنَّه مُرسَلُ: «مريمُ خيرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا».

ورواه الترمذيُّ موصولًا من حديثِ عليٌّ بلفظِ: «خَيرُ نسَائِهَا مَرْيم، وخيرُ نِسَائِهَا مَرْيم، وخيرُ نِسَائِها فَاطِمةُ »(٣).

قال شيخُ الإسلامِ: والمرسَلُ يُفسِّرُ المُتَّصلَ.

الثالثة: أفضل أزواجِه ﷺ: خَديجةُ ، وعائشةُ .

وفي التفضيلِ بينهما أوجهٌ حكاها المُصنّفُ في «الروضة»، ثالثُها: الوَقْفُ.

⁽١) "صحيح البخاري" (٢٤٨/٤).

⁽٢) «السنن الكبرى» (٨٢٩٨).

⁽٣) الذي عند الترمذي في « سننه » (٣٨٧٧) من حديث علي ﷺ بدون ذكر فاطمة ﷺ ، وإنما هو بلفظ: «خير نسائها خديجة بنت خويلد، وخير نسائها مريم ابنة عمران».

واختار السُّبكي في «الحلبيات» تفضيلَ خديجةَ، ثُم عَائشةَ، ثُمَّ حَفْصةَ، ثُم الباقيات سواء.

* * *

الرَّابِعُ: قِيلَ: أُوَّلُهُم إسلامًا أَبُو بكرٍ. وَقِيلَ: عليٌّ. وقيلَ: زَيْدٌ. وقيلَ: خدِيجةُ، وَهُوَ الصَّوابُ عِندَ جَمَاعَةٍ مِنَ المُحقِّقينَ، وادَّعَىٰ الثَعْلَبِيُّ فيهِ الإجماعَ، وأنَّ الخِلافَ فِيمَنْ بَعْدَها.

وَالْأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ: مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ، ومِنَ الصِّبْيَانِ عليٌّ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَمِنَ المَوَالِي زَيْدٌ، ومِنَ العَبِيدِ بِلالٌ.

(الرابعُ: قيل: أوَّلُهم إسلامًا أبو بَكرٍ) الصدِّيق، قاله ابنُ عباسٍ، وحَسَّانُ، والشعبيُّ، والنخعيُّ في آخَرِين.

ويدلُّ له ما رواه مسلمٌ (١) عن عَمرو بن عَبسَة في قِصَّة إسلامِهِ ، وقولِهِ للنبي ﷺ : مَن مَعكَ عَلَىٰ هَذَا ، قال : «حُرٌّ وعَبْدٌ» ، قال : ومعه يومئذٍ أبو بكرٍ وبلالٌ ممَّن آمَن به .

وروىٰ الحاكمُ في «المستدرك» (٢) مِن روايةِ مجالدِ بنِ سعيدِ قال : سُئل الشعبيُّ : مَن أولُ مَن أَسْلم؟ فقال : أما سمعتَ قولَ حَسَّانٍ :

⁽۱) «صحیح مسلم» (۲/ ۲۰۸ ، ۲۰۹).

⁽٢) «مستدرك الحاكم» (٣/ ٦٤).

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجوًا مِن أَخي ثقةٍ خيرُ البَرِيَّةِ أَتْقَاها وأَعْدَلُها والثاني التالي المحمود مَشْهَدُه

فاذكر أخاك أبًا بكر بِمَا فَعَلا بعدَ النبيُ وأوفَاها بِمَا حَمَلا وأولُ الناسِ منهَم صَدِّق الرُّسلا

ورواه الطبريُّ في «الكبير» (١) عن الشعبي قال : سألت ابن عباس – فذكره .

ورَوَىٰ الترمذيُ (٢) مِن روايةِ أبي نضرةَ عن أبي سعيدٍ قال: قالَ البو بكرِ: أَلَسْتُ أَوَّلَ مَن أسلمَ ؟ الحديث .

(وقِيل: علي) بنُ أبي طالبٍ، رواه الطبرانيُّ بسندِ صحيحٍ عنِ ابنِ عباسِ، وبسندِ ضعيفِ عنه مَرفوعًا.

ورَواه الترمذيُّ عَنه مِن طريقٍ أُخرىٰ مَوقوفًا .

وروىٰ الطبرانيُّ (٣) بسندِ فيه إسماعيلُ السُّدُيُّ ، عن أبي ذَرَّ ، وسَلْمانَ قالا : أخَذَ رسولُ اللَّه ﷺ بيدِ عليٌ فَقَالَ : «إنَّ هذَا أَوَّل مَنْ آمَنَ بِي» وَرَواه أيضًا عَن سَلْمَانَ .

ورَوىٰ أَحمدُ في «مسندهِ» (٤) بسندٍ فيه مجهولٌ وانقطاعٌ ، عن عَليٍّ مَرفوعًا .

ورُوي بسندٍ آخَر عنه قال : أَنَا أَوَّلُ مَنْ صَلَّىٰ (٥).

⁽۱) «المعجم الكبير» (۱/ ۸۹). (۲) «السنن» (۳۲۲۷).

⁽٣) عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٢) للطبراني .

⁽٤) «المسند» (١/ ١٤١). (٥) «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٨٢).

ورُوي ذلك أيضًا عن زيدِ بن أرقم، والمقدادِ بنِ الأُسُودِ، وأَبِي أَيوبَ، وأَنسٍ، ويَعلىٰ بنِ مُرَّة، وعفيفِ الكِنْديِّ، وخزيمةَ بنِ ثابتٍ، وخبابِ بنِ الأرتُ، وجابرِ بن عبدِ اللهِ، وأبي سَعيدِ الخدري.

وروى الحاكمُ في «المستدرك» (١) مِن روايةِ مسلمِ المُلائي قال: نُبئ النبي ﷺ يَومَ الإُثنين، وأسْلم عليٌّ يومَ الثُّلاثاءِ.

وادَّعىٰ الحاكمُ إجماعَ أهلِ التواريخِ عليه، ونُوزع في ذلك. وقال كعبُ بنُ زُهير في^(٢) قصيدةٍ يَمدحُه بها:

إِنَّ عَليًا لميمونٌ نَقِيبته بالصالحاتِ مِنَ الأفعالِ مَشهورُ صِهْرُ النبيِّ وخيرُ الناسِ مُفْتخرًا فكلُّ مَن رَامَهُ بالفخرِ مَفْخُورُ صلَّىٰ الطَّهور مع الأُمِّي أُوَّلهم قَبْل المعَادِ وربُ الناسِ مَكْفُورُ (وقيل: زيد) بنُ حارثةَ ، قالَه الزهريُّ .

(وقيل: خديجةُ) أُمُّ المؤمنين.

قال المصنف - زيادة على ابنِ الصَّلاحِ - : (وهو الصَّوابُ عند جماعةِ من المحقِّقينَ)، ورُويَ ذلك عنِ ابنِ عباسٍ، والزُّهرِيُ أيضًا، وهو قولُ قتادة، وابنِ إسحاق، (وادعى الثَّعَلبِيُّ فيه الإجماع، وأنَّ الخلافَ فيمن (٣) بَعْدَهَا).

⁽۱) (۳/ ۱۱۲). (۲) في «م»: «من».

⁽٣) في «ص» و «م»: «فيما».

ورواهُ أحمدُ في «مسنده»، والطبرانيُّ (١) عنِ ابنِ عباسٍ.

وقال ابنُ عبدِ البر: اتفقوا على أنَّ خديجةَ أوَّل مَن آمَن ثُم عليٌّ بعدها، ثُم ذكر أنَّ الصَّحيحَ أنَّ أبا بكرٍ أَوَّلُ مَن أَظهرَ إسْلامَه.

ثُم روىٰ عن محمدِ بنِ كعبِ القرظي، أنَّ عليًا أَخْفىٰ إِسْلامَه مِن أَبِي طالبِ، وأظهر أبو بكرٍ إسلامَه، ولذلك شُبِّه علىٰ الناسِ.

ورَوىٰ الطبرانيُّ في «الكبير» (٢) من روايةِ محمدِ بنِ عُبيدِ اللَّه بن أبي رافعٍ، عَن أبيه، عن جدِّه قال: صلَّىٰ النبيُّ ﷺ غَداةَ الاثنين، وصلَّىٰ خديجة يومَ الأثنين مِن آخر النهارِ، وصلَّىٰ عليٌّ يومَ الثُلاثَاءِ.

وقال ابنُ إسحاقَ: أوَّلُ مَن آمنَ: خديجةُ، ثُمَّ عليَّ، ثُم زيدُ بنُ حارثةَ، ثُمَّ ابن إسحاقَ: أوَّلُ مَن آمنَ: خديجةُ، ثُمَّ عليًّ، ثُم زيدُ بنُ حارثةَ، ثُمَّ أبو بكر، فأظهرَ إسلامَه، ودعَا إلىٰ اللَّهِ فأسْلَم بدُعائه عُثمانُ ابنُ عَفّان، والزبيرُ بنُ العوامِ، وعبدُ الرحمن بنُ عوف، وسعدُ بنُ أبي وَقَاص، وطلحةُ بنُ عُبيد اللَّه، فكَانَ هؤلاء الثمانيةُ الذين سَبقوا إلىٰ الإسلام.

وذكر عُمرُ بنُ شَبَّة: أنَّ خالد بنَ سعيد بنِ العاصِ أَسْلَمَ قَبل عليً. وقال غيرُه: إنَّه أَوَّلُهم إسْلامًا.

وحكَىٰ المسعوديُّ قولًا: أنَّ أَوَّلَهم خبابُ بنُ الأرتُ، وآخر: أنَّ أُولهم بلالٌ.

⁽۱) «المسند» (۲۰۹/۱)، و «المعجم الكبير» للطبراني (۱۸۱/۱۸).

⁽٢) «المعجم الكبير» (٩٥٢).

ونقَل الماورديُّ في «أعلامِ النبوةِ» عنِ ابنِ قُتيبةَ: أنَّ أوَّلَ مَن آمن أبو بكرِ بنِ أسعدَ^(۱) الحِمْيريُّ .

ونقل ابنُ سبع في «الخصائص» عن عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ أنه قال : كُنتُ أوَّلهم إسلامًا .

وقال العراقيُّ (٢): يَنبغي أَنْ يُقال: إِنَّ أُوَّلَ مَن آمَن مِن الرجالِ ورقةُ ابنُ نوفلٍ ؛ لحديثِ «الصحيحين» (٣) في بَدءِ الوحي.

قال ابنُ الصلاحِ (٤)، وتَبِعه المصنَّفُ: (والأُورَعُ؛ أَن يَقَالَ): أُولُ مَن أَسلَمَ (من الرِّجَالِ الأحرارِ أبو بكرٍ، ومن الصِّبيَانِ عليٌّ، ومن النساءِ خَديجةُ، ومن المَوَالي زيدٌ، ومن العبيدِ بلالٌ).

قال البَرماوي: ويُحكَىٰ هذا الجَمْعُ عن أبي حَنيفَة.

قال ابنُ خالويه : وأُولُ امرأةٍ أسلمتْ بعد خديجةَ : لبابةُ بنتُ الحارثِ زوجُ العبَّاس .

* * *

وآخِرُهُم مَوْتًا أَبُو الطُّفَيْلِ، ماتَ سنةَ مِائةٍ وآخرُهُمْ قَبْلَهُ أَنَسُ.

(وآخرهم) أي : الصَّحابة (موتًا) مُطلقًا : (أبو الطفيل) عامرُ بنُ واثلةَ

⁽۱) في «ص»: «سعد». (۲) «التقييد والإيضاح» (ص: ٣١٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (١/٣)، ومسلم (١/٩٧).

⁽٤) "علوم الحديث " (ص: ٣٠٨).

الليثي، (مات سنة مائة) مِن الهجرةِ. قاله مُسلمٌ في «صحيحه» (١)، ورواه الحاكمُ في «المستدرك» (٢) عن خَليفةَ بنِ خَيَّاطٍ.

وقال خليفةُ في غيرِ روايةِ الحاكم : إنَّه تأخُّر بَعد المائةِ .

وقيل: مات سَنة اثنتين ومائةٍ ، قاله مصعبُ بنُ عبدِ اللَّه الزُّبيريُّ .

وجزَم ابنُ حبان ، وابنُ قانعٍ ، وأبو زكريًّا بن مَنده أنَّه ماتَ سنةَ سبعٍ ومائةٍ .

وقال وهبُ بنُ جَريرٍ بنِ حازمٍ عن أبيه : كنتُ بِمكَّةَ سنَة عشر ومائة ، فرأيتُ جنازةً فسألتُ عنها . فقالوا : هذا أبو الطُّفيل .

وصحَّحه الذهبيُّ أنه سَنة عشرٍ .

وأما كونُه آخر الصحابةِ مَوتًا مُطلقًا، فجزَم به مُسلمٌ، ومُصعبٌ الزُّبيريُّ، وابنُ مَنده، والمزِّيُّ في آخرين.

وفي «صحيح مسلم» (٣) عَن أبي الطُّفيلِ: رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ، ومَا عَلَىٰ وَجْهِ الأرض رَجُلُ رآه غَيري.

قال العراقيُ (٤): وما حكاه بعضُ المُتأخّرين عنِ ابن دُريدِ مِنْ أَنَّ عِكْراشَ بِنَ ذَوْيبٍ تأخّر بعد ذلك ، وأنَّه عاش بعد الجَمَل مائةَ سَنةٍ ؛ فهذا باطلٌ لا أصل له ، والذي أوقع ابنَ دُريدِ في ذلك ابنُ قتيبة ؛ فقد سَبَقه إلىٰ

⁽۲) «المستدرك» (۳/ ۲۱۸).

⁽٤) «التيصرة» (٣/ ٣٥).

⁽۱) «صحيح مسلم» (۷/ ۸٤).

^{. (}AE/V) (T)

ذلك ، وهو إمَّا باطلٌ أو مُؤوَّل بأنه استكملَ المائةَ بعد الجَمَلِ ، لا أنَّه بَقِي بَعدَها مائةَ سَنةٍ .

وأمَّا قولُ جريرِ بنِ حازمٍ : إنَّ آخِرَهم مَوتًا سهلُ بنُ سعدٍ ؛ فالظاهرُ أنَّه أرادَ بالمدينةِ ، وأخَذه مِن قولِ سَهلٍ : لو مُتُ لَمْ تَسْمعوا أَحَدًا يقولُ : «قالَ رسولُ اللَّه ﷺ»، وإنَّما كان خطابهُ بهذا لأهلِ المدينةِ .

(وآخرُهُم) مَوتًا (قبله: أنس) بنُ مالكِ، ماتَ بالبِصْرة سنةَ ثلاثٍ وتِسعين. وهو آخرُ مَن وتِسعين. وهو آخرُ مَن مات بها.

قال ابنُ عبدِ البرُ : لا أَعلمُ أحدًا ماتَ بَعده ممَّن رأَىٰ رسولَ اللَّهِ ﷺ إلَّا أبا الطُّفيلِ .

وقال العراقيُ (١): بَلْ مَات بَعده محمودُ بنُ الربيعِ بلا خِلافِ في سَنة تسعِ وتِسْعين، وقد رآه، وحدَّث عنه كما في «صحيح البخاري».

وكذا تأخّر بعده عبدُ اللّه بنُ بسرِ المازنيُّ في قولِ مَن قال : وفَاتُه سَنة سِتُ وتِسْعينَ .

وآخرُ الصحابةِ مَوتًا بالمدِينَةِ: سَهْلُ بنُ سَعْدِ الأَنْصارِيُّ ؛ قالَه ابنُ المدينيِّ ، والواقِدِيُّ ، وإبراهيمُ بنُ المنْذِرِ ، وابنُ حِبَّانَ ، وابنُ قانِعٍ ، وابنُ مَنْدَهُ .

 ⁽١) «التبصرة» (٣/ ٣٧).

وادَّعىٰ ابنُ سعدٍ نَفْيَ الخلافِ فيه ، وكانَتْ وفاتُه سَنَةَ ثمانِ وثَمانِينَ . وقيل : إِحْدىٰ وتِسْعين .

وقال قتادة: بَل ماتَ بِمصْر .

وقال ابنُ أبي دَاود: بالإسكندريةِ .

وقيل: السائبُ بنُ يزيدَ؛ قالَه أبو بكر ابن أبي دَاودَ، وكانتُ وفاتُه سَنة ثَمانين. وقيل: ستِّ وثمانين.

وقيل: إحدى وتسعين.

وقيل : جابرُ بنُ عبدِ اللَّه ، قالَهُ (١) قتادةُ وغيرُه .

قال العراقيُ (٢): وهو قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ السائبَ ماتَ بالمدينةِ بِلَا خِلَافٍ، وقد تأخِّر بَعْدَه.

وقيل: مَاتَ بِقُبَاءٍ. وقيل: بمكَّة.

وكانت وفاتُه سنَة اثنتين وسَبعين. وقيل: ثَلاث. وقيلَ: أَربع. وقيلَ: أَربع. وقيلَ: تَسع. وقيلَ: ثَمان. وقيلَ: تِسع.

قال العراقي (٣): وقد تأخّر بعد الثلاثة : محمود بنُ الرِّبيعِ الذي عقَل المَجَّة ، وتُوفي بها سنَة تِسعِ وتِسعين ؛ فهو إذًا آخرُ الصَّحابةِ مَوتًا بها .

⁽١) في «م»: «قال».

⁽٢) «التقييد والإيضاح» (ص: ٣١٤).

⁽٣) ﴿ التقييد ﴾ (ص: ٣١٤).

وآخرُهم بمكّة: تقدَّم أنَّه أبو الطُّفيلِ، وهو قولُ ابنِ المَديني، وابنِ حبان وغيرِهما (١).

وقيل: جابرُ بنُ عبدِ اللَّه؛ قاله ابنُ أبي داود، والمشهورُ وفاتهُ بالمدينةِ.

وقيل: ابنُ عُمَرَ؛ قالَهُ قتادةُ، وأبو الشيخ ابن حيان، وماتَ سَنة ثلاثِ. وقيل: أَربع وسَبعين.

وآخرُهم بالكوفةِ: عبدُ اللَّه بنُ أبي أُوفى ، ماتَ سَنة سِتُ وثَمانين .

وقيلَ : سَبع . وقيلَ : ثمان .

وقالَ ابنُ المدينيِّ : أبو جحيفة .

والأَولُ أصحُّ ؛ فإنَّه مات سَنةَ ثلاثٍ وثمَانين .

وقد اختُلف في وفاةِ عَمرو بنِ حُريثٍ : فقيل : سَنة خَمس وثَمانين . وقيلَ : سَنة ثَمانٍ وتِسعين .

فإن صحَّ الثاني فهو آخرُهم مَوتًا بها ، وابنُ أبي أَوفىٰ آخرُ مَن مات مِن أهلِ بيعةِ الرِّضوانِ.

وآخرُهم بالشامِ: عبدُ اللَّه بنُ بسرِ المازني؛ قاله خلائقُ، وماتَ سَنة ثَمانٍ وثَمانين.

وقيلَ : سِتِّ وتِسْعين ، وهو آخرُ مَن مَاتَ ممَّن صلَّىٰ لِلقِبْلتين .

⁽١) في «ص» : «وقيل غيرهما».

وقيل: آخرُهم بالشام: أبو أُمامة الباهليُّ؛ قاله الحسَنُ البصريُّ، وابنُ عُيينة.

والصحيحُ الأولُ، فوفاتُه سَنة ستِّ وثَمانين.

وقيل: إحدىٰ وتُمانين.

وحكَىٰ الخليليُّ في «الإرشادِ» (١) القولين بلا ترجيح، ثُمَّ قال: ورَوىٰ بعضُ أهل الشامِ أنَّه أَدَركَ رَجُلًا بَعدهما يقالُ له: الهَدَّارُ (٢)، رأىٰ النبيَّ ﷺ، وهو مجهولٌ. انتهیٰ.

وقيل: آخرُهم بالشامِ: واثلةُ بنُ الأسقعِ؛ قاله أبو زكريًّا ابنُ مَنْده.

وموتُه بدِمشق. وقيل: ببيت المقدس. وقيل: بحمص سنة خمس وثمانين. وقيلَ: ثلاثٍ، وقيلَ: سِتً.

وآخرُهم بِحِمْص : عبدُ اللَّهِ بن بسر .

وآخرُهم بالجزيرة: العرسُ بنُ عُميرة الكنديُّ.

وآخرهم بفَلسطين: أبو أُبيِّ عبدُ اللَّه بنُ حَرامٍ، ربيبُ عبادةَ بنِ الصامت.

وقيل: مات بدِمَشقِ. وقيل: ببيت المقدس.

وآخرهم بِمِصْر : عبدُ اللَّه بنُ الحارثِ بنِ جَزءِ الزُّبيديُّ ، ماتَ سَنة

^{.(11)(1/ . 22 . 133).}

⁽٢) في «ص»: «الهداد» خطأ.

سِت وثمانين، وقيلَ: خَمس، وقيلَ: سَبع، وقيلَ: ثَمان، وقيلَ: تِسع، قالَهُ الطَّحاويُّ.

وكانتْ وفاتهُ بسفطِ القدور، وتعرف الآن بسفط أبي تُرابِ. وقيلَ : باليمامة .

وقيلَ: إنَّه شَهد بدرًا؛ ولا يصحُّ، فَعلَىٰ هذا هو آخِرُ البَدْريين موتًا. وآخرُهم باليمامةِ: الهِرْمَاسُ بنُ زِيادِ الباهليُّ، سَنة اثنتين ومائةٍ، أو مدّها.

وآخرُهم بِبَرْقَةَ: رويفعُ بنُ ثابتِ الأنصاريُّ . وقيلَ : بِأَفريقية . وقيلَ : بِأَنطابلس . وقيل : بِالشام .

ومات سنة ثلاث وستين، وقيلَ : سَنة سِت وسِتين.

وآخرُهم بالبادية: سلمةُ بنُ الأكوعِ ؛ قالَه أبو زكريًّا ابنُ مَنده .

والصحيحُ أنه مَات بالمدينةِ .

ومات سَنة أَربع وسبعين . وقِيل : أَربع وسِتين .

هَذا آخر مَا ذكره ابنُ الصلاح^(١).

وآخرُهم بخُراسان: بُريدةُ بنُ الحُصيبِ.

وآخرُهم بِسجستان: العداءُ بنُ خالدِ بنِ هَوذَة ؛ ذَكَرهُما أَبو زكريا ابنُ مَنده .

 ⁽۱) «علوم الحديث» (ص: ۳۱۲ – ۳۱۲).

قال العراقيُ (١): وفي بريدة نظرٌ؛ فإنَّ وفاتَه سَنة ثَلاثٍ وسَبعين، وقد تأخَّر بعده أبو برزة الأسلميُّ، ومات بها سَنة أربع وسبعين.

وآخرُهم بِالطائفِ: ابنُ عباسِ.

وآخرُهم بأصبهان: النابغةُ الجَعْديُّ. قاله أبو الشيخِ ، وأبو نُعيمِ (٢). وآخرُهم بسَمَرقند: الفضل بنُ العَبَّاسِ .

* * *

الخَامِسُ: لا يُعرَفُ أَبُّ وابنُهُ شَهِدَا بَدْرًا إلا مَرْثَدٌ وأَبُوهُ. ولا سَبْعَةٌ إِخْوةٌ صَحَابةٌ مُهَاجِرُونَ إلا بَنُو مُقَرِّنٍ، وسَيأتُونَ فِي الإِخوَةِ.

ولا أربَعَةُ أَدْرَكُوا النَّبِيَّ عَلَيْهُ مُتَوالِدُونَ إلا عبدُ اللَّهِ ابنُ أسماءَ بنت أبي بكرٍ بنتِ أبي بكرٍ بنتِ أبي بكرٍ ابنِ أبي قُحَافَةَ ، وإلا أبو عتيقٍ : مُحَمَّدُ بنُ أبي بكرٍ ابن أبي قُحَافَةَ عَلَيْهُ .

(الخامس: لا يُعرَفُ أَبُّ وابنُه شهدًا بدرًا، إلا مرثدٌ وأبؤه) أبو مرثد ابنُ الحُصَينِ الغنويُّ .

قلتُ: أَغرب من هذا ما أَخرجه البغويُّ في «مُعْجَم الصَّحَابة» قال: حدثنا ابنُ هانئ: ثنا ابنُ بكيرٍ: ثنا الليثُ، عن يزيدَ بن أبي حَبيب، أنَّ مَعْنَ بن يزيدَ بنِ الأخنسِ السلميُّ شَهِدَ هو وأبوه وجَدُّه بدرًا.

⁽١) «التقييد والإيضاح» (ص: ٣١٦). (٢) «أخبار أصبهان» (١/ ٧٤).

قال: ولا نَعلمُ أحدًا شَهدَ هو وابنهُ وابن ابنهِ بدرًا مسلمين، إلا الأخنس.

وقال ابنُ الجوزي: لا يُعرفُ سبعة إخوة شهدوا بَدرًا مُسلمين إلا بَنو عفراء: مُعاذ، ومعوذ، وإِياس، وخَالدٌ، وعَاقلٌ، وعَامرٌ، وعَوفٌ.

قال: ولَم يَشهدُها مؤمنٌ ابنُ مؤمنين إلا عمَّارَ بنَ ياسرٍ .

قال: ومن غريب ذلك امرأة لها أربعة إخوة وعَمَّانِ شَهِدوا بَدرًا: أَخَوَان وعَمَّ مع المُشركين، وهي أُمُّ أَبان بنتُ عُتبة بنِ رَبيعة ، أَخَوَاها المُسلِمان: أبو حُذيفة ابنُ عُتبة ومصعبُ بن عُمير، والعمَّ المسلمُ معمرُ بنُ الحارثِ، وأخواها المُشرِكان: الوليدُ بنُ عُتبة وأبو عزيزٍ، والعمَّ المشركُ: شيبةُ بنُ ربيعةَ.

(ولا) يعرفُ (سبعةٌ إخوة صحابةٌ مهاجرون إلا بنو مقرِّن وسيأتُون) في «النوعِ الثالثِ والأربعين» (في الإخْوَةِ)، وهناك ذكرهم ابنُ الصلاح، ويأتي ما عليه مِن اعتراضٍ؛ فإنَّ أولادَ الحارثِ بنِ قيسٍ السهمي كُلُهم صَحبوا وهَاجَروا وهُم سبعةٌ أو تِسعةٌ.

(ولا أربعة أدرَكُوا النبيَّ ﷺ متوالِدُون إلا عبدُ اللَّه ابنُ أسماء بنتِ أبي بكر) الصديق (ابن أبي قُحافة ، وإلا أبو عَتِيق محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي قُحَافة عَلَيْهِ).

قال شيخُ الإسلام ابنُ حَجرٍ (١): وقد ذكَروا أنَّ أُسامةَ وُلد له في حياةِ

 ⁽۱) «فتح الباري» (۳/ ۲۹۲).

النبيِّ عَلِيُهِ ؛ فعَلَىٰ هذا يكونُ كذلك ، إذْ حارثةُ والدُ زيدٍ صحابيٌّ ، كما جزَم به المُنذريُ في «مُستدرك الحاكم» (١) ، وكذا زيدٌ وأسامةُ .

قال: وكذا إياسُ بنُ سَلمة بن عَمرِو بنِ الأكوع، الأَربعةُ ذُكِرُوا في الصحابةِ، وطَلحةُ بنُ مُعاوية بن جاهمةَ بنِ العباسِ بن مِرْداسِ – في أمثلةٍ أُخرىٰ لا تَصحُ .

• فوائد:

ليسَ في الصحابةِ مَن اسمُه «عبدُ الرحيم»، بَل ولا في التابعين، ولا مَنِ اسمُه «إسماعيل» مِن وجهٍ يصحُّ إلا واحدٌ بَصْريٌّ، رَوَىٰ عنه أبو بكرِ ابنُ عِمارة حديث: «لا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَىٰ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وقَبْلَ عُرُوبِهَا». أخرجه ابنُ خُزيمة (٢).

* * *

^{(1) (7/717 , 317).}

⁽۲) «صحيح ابن خزيمة» (۳۱۷).